مفهوم القضايا التي لا معنى لها عند الوضعية المنطقية

د. رشيدة عبـــة
أستاذة محاضرة أ
جامعة الجزائر (2)أبو القاسم سعد الله

Résumé

Notre article vise à expliquer la distinction entre la proposition douée de sens et celle qui est dénuée de sens chez le positivisme logique. En démontrent que toute proposition douée de sens est parfaitement équivalente à celle qui a une valeur de vérité (vrais ou fausses) , et toute proposition dénuée de sens est équivalente à celle qu'ont niée sa valeur de vérité par l'expérience ou par la raison.

ملخص:

يهدف المقال إلى تحديد حقيقة القضايا التي لا معنى لها (les propositions dénuées de sens)عند الوضعية المنطقية وتمييزها عن القضايا التي لها معنى(les propositions douées de sens) ، وذلك من خلال توضيح أنّ القضايا التي لا معنى لها لا تكافئ القضايا الكاذبة أو الخاطئة بل تكافئ القضايا الخالية من أية قيمة صدقية (الصدق والكذب) أي التي لا يمكن عرضها على محك التجربة أو العقل لكي يتجلى صدقها أو كذبها. أمّا القضايا التي لها معنى فتكافئ كل القضايا الصادقة والكاذبة أو الخاطئة. في حين اعتقد العديد من الباحثين أن القضايا التي لها معنى عند الوضعية المنطقية تكافئ القضايا الصادقة فقط، أمّا القضايا التي لا معنى لها فهي تكافئ القضايا الكاذبة أو الخاطئة. و هذا على خلاف ما اعتقدته الوضعية المنطقية.

التعريف بالوضعية المنطقية:

الوضعية المنطقية حركة فلسفية أطلق عليها لأول مرة عام 1929 اسم «حلقة فيينا « أو « نادي فيينا « (Cercle de Vienne) (*)، وذلك إثر انعقاد ندوة لمناقشة بعض الإشكاليات الفلسفية، مثل: وحدة العلم(**) (unité de la science)، السببية (Causalité)، الاستقراء والاحتمال (Induction et probabilité)، مشكلة التمييز بين العلم والميتافيزيقا(problème de la démarcation)، حضرها بعض العلماء في مختلف الفروع كالرّياضيات والفيزياء وعلم الاجتماع برئاسة الفيزيائي موريتز شليكMoritz Schlick (1882- 1936)، الذي تولى كرسي الفلسفة في جامعة فيينا عام 1922، وكان من بين هؤلاء العلماء الرّياضي (هانزهان)Hahn Hans (1880- 1934م)، والفيزيائي(فيليب فرانك)Frank Philipp (1884- 1966)، وعالم اجتماع (أوتو نيورات) Otto Neurath (1882- 1945م)، والمنطقي الألماني (رودولف كارناب) Rudolf Carnap (1891- 1970) الذي اهتم بمسائل اللّغة العلمية. ولقد انضم إلى هؤلاء فيما بعد كل من (هربرت فايجل) Herbert Feigl(1902- 1988م)، والرّياضي (فريدريك فايزمان) Friedrich Waismann،و(كورث جودل) KÛrt Gödel(1906- 1978م)، و(هانز ريشنباخ) Hans Reichenbach (1891-1953 م) و(ألفريد جول آير) Alfred Jules Ayer (1910- 1989 م).

ما يلاحظ على أعضاء هذه الحلقة أنهم كانوا علماء في الرياضة والفيزياء والبيولوجيا وعلم النفس، وليسوا من الفلاسفة بالمعنى الحرفي للكلمة، بل كانت فلسفتهم نتيجة لمحاولاتهم الاهتداء إلى حلول لمشكلات يصادفها العالم خلال بحثه العلمي (1)، فقد قاموا في عام 1929 بنشر مؤلف بعنوان «حلقة فيينا: تصورها العلمي للعالم»، وفيه أعلنوا عن أهدافهم وأفكارهم والمعروف أن أفكار جماعة فيينا عرفت انتشارا في بداية القرن العشرين، عن طريق الملتقيات الفلسفية الدولية التي عقدوها في مختلف الجامعات الأوروبية، خصوصا مشاركتهم في المؤتمر العالمي للفلسفة، الذي أقيم حول وحدة العلم بجامعة براغ بتشيكوسلوفاكيا سنة 1934. والمؤتمر الذي أقيم حول الفلسفة العلمية بجامعة باريس بفرنسا عام 1935، وبفضل هذه المؤتمرات أصبح لحلقة فيينا أتباع خارج البلد الذي نشأت فيه – النمسا- نذكر على سبيل المثال: ألفريد جول آير في إنجلترا، فليكس كوفمان Félix, Kaufmann (1895-1949) في فرنسا و زكي نجيب محمود في الوطن العربي.

علاوة على هذا تكونت لحلقة فيينا جمعيات عديدة كانت على اتصال مباشر معها، نذكر منها: «جمعية الفلسفة التّجريبية برلين ‹‹ La société de philosophie expérimentale de Berlin(2) بإشراف هانز ريشنباخ الذي عمل مع أعضاء «حلقة فيينا» على تأسيس مجلة بعنوان المعرفة (Erkenntnis)، و كان يشرف على تحريرها رودولف كارناب. ولعل من بين أهم ما ألّفه الوضعيون المناطقة نذكر كتاب كارناب الموسوم : حذف الميتافيزيقا، the Elimination of Metaphysics وكتاب موريتس شليك Moritz Schlick (1882-1936) الموسوم: نقطة التحول في الفلسفة، Turning the point in philosophy وتعد هذه المؤلفات بمثابة ثورة على الأفكار الفلسفية السائدة آنذاك. كما هاجر كثير من أعضاء هذه الحلقة نحو بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية – وذلك

بسبب قهر النازية لهم لأن أغلبيتهم كانوا يهودا – حيث أسسوا فروعا لمدرستهم. وفي هذا السّياق يقول برتراند راسل Bertrand Russell (1872- 1970) ‹‹ حركة الوضعية المنطقية التي بدأت في فيينا لم تستمر في المكان الذي ظهرت فيه. فقد قتل شليك في عام 1936 على يد واحد من تلاميذه، ووجد بقية أعضاء المدرسة لزاما عليهم أن يستقروا في مكان آخر بسبب القيود التي فرضها الاحتلال النازي. ولم يمض وقت طويل حتى رحلوا جميعا إلى أمريكا أو إنجلترا... ››(3).

إذا بحثنا عن الجذور التاريخية للوضعية المنطقية فإنّنا نجدها في أغلب المذاهب الفلسفية المعادية للميتافيزيقا والتي كان لها أثر عميق على تفكير أعضاء «حلقة فيينا»، كالتجريبية والوضعية و التيار التحليلي المعاصر.

التميز بين القضايا التي لها معنى والقضايا التي لا معنى لها :

إنّ أهم مشكلة ابستيمولوجية أثارت انشغال أعضاء الوضعية المنطقية هي مشكلة الفصل بين العلم والميتافيزيقا إذ حاولوا العثور على معيار ملائم للفصل والأساس الذي يحدّد هذا المعيار يتمثل في التّمييز بين « القضايا التي لها معنى» (propositions douées de sens) و»القضايا التي ليس لها معنى « (propositions dénuées de sens) ، فقضايا النّوع الأوّل هي كل القضايا التي يمكن تحديد صدقها أو كذبها، فمعنى أية قضية يكمن في عمليات التّحقق منها(4)، (التّحقق من كونها قضية لها معنى) أي أن كل ‹ لفظ› ليكون له ‹معنى› يجب أن يشير إلى شيئ ما في الخارج أو ما يسمى بـ»الحادثة» ومن ثمّ، فالقضية لا يكون لها دلالة ومعنى إلا إذا كانت عناصرها لها ما يقابلها في الواقع ويمكن التّحقق من ذلك بالتّجربة، وعليه فإنّ معنى القضية في نظر الوضعية المنطقية هو ذاته طريقة تحققها، فإذا لم نجد سبيلا لتحقيقها بقيت قضية لا معنى لها. ولقد حصر كارناب القضايا التي لها معنى في: القضايا التّحليلية (Propositions Analytiques) والقضايا المتناقضة،(Propositions Contradictoires) والقضايا التّركيبية (Propositions Synthétiques)(5).

أ- القضايا التحليلية: هي قضايا صادقة من الوهلة الأولى لأنّها تستمد صدقها من صورتها ذاتها، فهي قضايا تكرارية من نوع تحصيل حاصل (Tautologies) ولا تمدنا بشئ جديد، بمعنى أنّها لا تقرّر أي شيئ عن الواقع الخارجي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، القضية القائلة: «كل أعزب غير متزوج»، نستطيع بالتّحليل التّأكد من أن كلمة «غير متزوج» ما هي إلاّ تكرار لكلمة «أعزب»، فالمحمول (غير متزوج) لا يضيف إلى الموضوع (أعزب) شيئا جديدا (المحمول هو الموضوع نفسه). كما أنّ القضية القائلة: «2+2=4» ليست إلا تحليلا وتكرارا، فالعدد»4» يتضمن العدد»2» مرتين. والقضية التكرارية في المنطق المعاصر هي العبارة التي تكون صادقة في جميع الحالات، أي يستحيل بطلانها إنها ترادف القانون المنطقي، وفي نظر الوضعيين المناطقة يدخل في إطار القضايا التّحليلية القضايا الرياضية والمنطقية. ويقوم معيار الصّدق والكذب في هذه القضايا على أساس منطقي أي يشترط فيها لتكون صادقة عدم الوقوع في تناقض. لكن يجدر بنا أن نشير إلى أن قضايا الرّياضيات تثير إشكالية خاصة، فهناك في الحقيقة خلاف حول تحديد نوعها على المستوى المنطقي، هناك من يرى أنّها تعبّر عن تحصيلات حاصل يستحيل بطلانها وهناك من يذهب إلى كونها قضايا احتمالية مثلا القضية القائلة: ‹‹ من نقطة خارج المستقيم لا يمر إلاّ مواز

واحد » ليست صادقة بذاتها الأمر الذي يعني أنها ليست قضية تكرارية . فلقد اعتبر إيمانويل كانط (E , Kant) (1724-1804) القضايا الرّياضية قضايا قبلية وتركيبية في آن واحد (synthétique apriori) والمثل الذي يضربه مستمد من الحساب، وهو حاصل جمع الخمسة والسبعة، فالعبارة 5+7=12 هي عند كانط قضية قبلية) لأنها غير مستمدة من التّجربة(، غير أنها أيضا تركيبية لأن مفهوم 12 ليس متضمنا في 5 ، 7 ، + وأيضا اعتبر الأحكام القائمة على مبدأ السببية أحكاما تركيبية قبلية، فهي تركيبية لأنّنا يمكن أن ننكرها دون أن نقع في تناقض. لكن أتباع الوضعية المنطقية رفضوا القول بوجود قضايا قبلية تركيبية، كما ذهب إلى ذلك إيمانويل كانط، – وقد وجه برتراند راسل انتقادات لنظرية ريشنباخ Hans Reichenbach (1891-1953 م) في الاحتمال عندما أعلن هذا الأخير أنه ليس في حاجة إلى مبادئ قبلية تركيبية– لأنّهم يعتبرون أن القضايا الرياضية لا علاقة لها بالتّجربة (الواقع) باعتبارها ليست علما بمعنى الكلمة وهذا راجع لتأثرهم بفتجنشتاين Wittgenstein (1889-1951) الذي وضع مفهوم تحصل حاصل. إضافة إلى هذا نجد روبير بلانشي R,Blanché (1898-1975) يرفض موقف الوضعية المنطقية الذي يجعل الرّياضيات والمنطق ميدانين تحليليين وإشارات فارغة من كل محتوى، وذلك على اعتبار أنّه حتى في العلوم الأكثر إغراقا في الصّورية، لا نواجه أبدا نظام رموز خالص ونسق صور فارغة، بل نحن أمام اتحاد وارتباط وثيق يتجلى في كل مستوى من مستويات مسلسل التجريد، ويضفي وحدة على الدال والمدلول.

ب **القضايا المتناقضة**: هي في الأصل نفي للقضايا التّحليلية، إنّها قضايا كاذبة في جميع الحالات(يستحيل صدقها) تستمد كذبها من صورتها ذاتها، مثلا تعد القضية القائلة:» كل أعزب متزوج»، قضية متناقضة يستحيل صدقها.

ج- **القضايا التّركيبية**: أو كما تسمى بلغة المنطق القضايا العرضية (يحتمل صدقها ويحتمل بطلانها)، – وهي ما عدا القضايا التّحليلية والمتناقضة– إنّها قضايا العلوم التّجريبية، مثال ذلك « كل المعادن تتمدد بالحرارة « هذه القضية تنقل خبرا عن العالم الواقعي، فهي إذن إخبارية ولا يُعرف صدقها أو كذبها بالرجوع إلى ذاتها– كما هو الحال في القضايا التّحليلية والمتناقضة – وإنّما إلى شيئ خارج عنها، وذلك يتم بين ما تقوله القضية وواقع العالم الخارجي، وهذه هي عملية التّحقق أو التّحقيق. إذن هذه القضايا التي ذكرناها: التّحليلية، المتناقضة والتّركيبية تشكل « قضايا ذات معنى»، وفي هذا السّياق يقول آيرAyer – وهو واحد من أهم المدافعين عن أفكار الوضعية المنطقية– : » يكون للقضية معنى حرفي فقط، إذا كانت تعبر عن قضية تحليلية أو ممكنة التّحقيق تجريبيا»(6).

أمّا فيما يخص قضايا النوع الثّاني، أي « القضايا التي لا معنى لها» أو كما يصطلح عليها «أشباه القضايا»، فهي تشمل كل الأقوال التي لا تنتمي إلى واحدة من القضايا السّابقة، أي التي تخرج عن نطاق ما هو تحليلي وتركيبي (إخباري)، فلا يمكن التّحقق من صدقها أو كذبها، كالأقوال الميتافيزيقية مثل: مصطلح الرّوح، المطلق، الوجود في ذاته والموجود بذاته، العلة الأولى، المبدأ، العدم، الجوهر، العقل الكلي،... وهذه المصطلحات أو الألفاظ – في نظر كارناب – ليست عبارات قابلة للملاحظة (Observable) بمعنى لا تعبر عن أشياء مادية وواقعية فهي ترمز إلى شيئ خارج حدود الواقع الخارجي حتى يتم الحكم عليها متى

تكون صادقة ومتى تكون كاذبة، فالميتافيزيقا » لا ترغب في تقرير قضايا تحليلية، ولا في الانتماء إلى مجال العلم الأمبيريقي ومن ثمّ تجد نفسها مرغمة إمّا على استعمال كلمات لا معنى لها لأنّها تفتقد لمعيار التّحقيق من معانيها أو على تجميع كلمات ذات معنى بطريقة لا تفضي إلى قضايا تحليلية أو متناقضة ولا إلى قضايا أمبريقية وفي الحالتين فإنّ القضايا الزائفة هي نتاج الميتافيزيقا»(7).

ولقد أشار ألفريد جول آير إلى ضرورة التّمييز بين الفلسفة والميتافيزيقا؛ باعتبار أنّ الفلسفة إذا أخذناها بمعنى التّحليل فهي ضرورية لتوضيح القضايا العلمية، أمّا الميتافيزيقا فهي معرفة غير مشروعة ينبغي استبعادها وحذفها من الوجود(8). وفي هذا السياق نرد على آير ونقول كيف يمكن حذفها من الوجود مادمت تفكر فيها فهي موجودة.

إنّ رفض الميتافيزيقا كان أحد الأهداف التي أعلنتها الوضعية المنطقية، وذلك على أساس أنّ قضاياها لا معنى لها أو أشباه قضايا Pseudo – Propositions لأنّها لا تصمد في وجه مبدأ التّحقيق. ولقد عرّفها كارناب بأنّها مجرد عاطفة شعورية نحو الحياة(un sentiment de la vie) فهي أقرب إلى روح الموسيقى منها إلى الفلسفة الصّارمة(9). و مثلها بالشعر الغنائي ذات دور تعبيري فقط، فهي ليست صادقة أو كاذبة، كونها لا تقرر أي واقعة.

في سياق الحديث عن رفض الميتافيزيقا نذكر أن جون ديوي Jean Dewey (1859-1952) قام بنقد موقف الوضعية المنطقية الرّافض للميتافيزيقا كما قام أيضا بنقد معيارها في التّمييز بين العلم والميتافيزيقا باعتبار أنه معيار طابق بين المفهوم (compréhension)، وهو جملة الصفات التي يتم بها معرفة الشّيئ والماصدق (Extension) الذي هو جملة الأفراد الذين تصدق عليهم الصفات في حين أهمل كون بعض المفاهيم لا دلالة لها في الواقع كالتصورات المجرّدة مثلا: النقطة والمستقيم، فالمعنى (sens) مرادف لكلمة دلالة (Signifiance) عند الوضعية المنطقية، فالعبارة التي يكون لها معنى هي العبارة التي تكون لها دلالة خارجية أو لها رموز في عالم الأشياء، لكن قد تكون للكلمة معنى ولكن لا تكون لها «معنى»»[10]. كما صرح أيضا أنّ »... تاريخ العلم يدلنا على أن فروضا كثيرة قد لعبت دورا هاما في تقدم العلم، مع أنها فروض كانت عند نشأتها الأولى تأملية خالصة، وكانت الوضعية – إذا التزمت مبادئها– لتنبذها باعتبارها «ميتافيزيقية» لا أكثر؛ ومن أمثلة هذه الفروض فكرة بقاء الطاقة بغير زيادة أو نقصان، وفكرة الارتقاء التّطوري؛ فتاريخ العلم – من حيث هو توضيح للطريقة التي يكون عليها منهج البحث– يبيّن بأن إمكان التّحقيق (كما تفهمه الوضعية)، بالنسبة للفروض لا يدنو في أهميته من أهمية هذه الفروض من حيث هي قوة توجه الباحث؛ ...إنه لم يحدث لفرض علمي هام أن تحقق بالصّورة التي كان عليها أوّل أمره، كلا ولا حدث لفرض علمي هام أن تحقق دون أن تطرأ عليه مراجعات وتعديلات كثيرة؛ والذي يسوغ هذه الفروض كونها ذات قوة في توجيه النظر إلى ميادين جديدة من المشاهدات التّجريبية ... فعلى الرّغم من أن الوضعية الشائعة(الوضعية المنطقية) تزعم لنفسها أنها علمية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، إلا أنها قد كانت من بعض نواحيها وارثة لمذهب ميتافيزيقي سابق، كان يعزو للأفكار خصائص الصّدق والكذب بحكم طبائع تلك الأفكار نفسها...»[11].

لقد كانت طريقة نقد الوضعية المنطقية للميتافيزيقا تتعلق بالتّحليل المنطقي (L'analyse logique) الذي يبيّن أنّ كل معرفة تتجاوز

نطاق ما هو تحليلي وتركيبي هي معرفة زائفة. وفي هذا السّياق يقول جول ألفريد آير عن الميتافيزيقي أنه ‹› ينتج أقوالا لا تلبي الشروط التي لا يمكن من دونها لأي قول (قضية)، أن يكون له معنى››[12]. هذه الشروط التي يتحدث عنها آير هي أولا: شروط تجريبية، تكمن في إمكانية التّحقيق، (اختبار الصّدق أو الكذب(وثانيا: شروط منطقية، تكمن في تحويل عبارات اللّغة الطبيعية أي تحويل صورتها اللّفظية إلى صورة رمزية تخضع لقواعد علم التركيب المنطقي. وهكذا جعلت الوضعية المنطقية الميتافيزيقا لغوا أو لا معنى لها، فحاولت إبعادها عن العلم التّجريبي بعدما كان هذا الأخير خادما لها، عند ديكارت مثلا، الذي قد جعل من الفلسفة العلم الكلي وشبهها بشجرة جذورها الميتافيزيقا وجذعها الفيزياء أو كما يصطلح عليه علم الطّبيعة، وفروعها هي كل العلوم الأخرى التي ترجع إلى ثلاثة علوم أساسية وعلى هيئة أفكار قادرة على التعبير عن الحقيقة الجوهرية للأشياء [13].

إنّ الهدف من وضع معيار التّحقيق هو التمييز بين القضايا ذات المعنى (القضايا العلمية) والتي تشمل قضايا العلوم الصّورية والتّجريبية والقضايا التي لا معنى لها، (القضايا اللاّعلمية)، وتشمل الميتافيزيقا. وبهذا فالوضعية المنطقية لم تميّز بين العلوم الذهنية والتّجريبية، بل وحدت بينهما بخاصية التّحقق ووجود المعنى. ثم انتقلت من القول بالتّحقيق إلى إمكان التّحقيق، لأن التحقق الكامل (النهائي) للقانون لا يمكن الوصول إليه أبدا.[14] فالقوانين العلمية لا يمكن تحقيقها بصورة كاملة لأنه يستحيل منطقيا تبرير صدق القانون العلمي انطلاقا من صدق بعض القضايا الجزئية، وهذا ما يعرف « بمشكلة الاستقراء». ولقد صرّح ألبرت آينشتاين أن المنهج الاستقرائي غير كاف للوصول إلى المفاهيم الأساسية في الفيزياء، وقد أدى الجهل بهذه الحقيقة إلى وقوع كثير من علماء القرن التاسع عشر في خطأ فلسفي، ربما كان السّبب في تأخر ظهور النّظرية الجزيئية ونظرية ماكسويل.[15]

إنّ الحديث عن رفض الميتافيزيقا عند الوضعية المنطقية ينطبق أيضا على العبارات الإنشائية التي تحمل القيم الأخلاقية والجمالية، فقيمة «الحسن» و»الجمال» هي معايير في الحقيقة لا تعود إلى أي تجربة تمّكننا من اختبار الصّدق أو الكذب، وبالتّالي، فهي أقوال لا معنى لها، أي لا تدخل في مجال البحث العلمي، باعتبار أنّها تعبر عن انفعالات ومشاعر ذاتية لا تخضع لأحكام موضوعية. وبهذا تكون الوضعية المنطقية قد استبعدت الأخلاق والعلوم المعيارية عامة، وجعلت العبارات الأخلاقية التي تصف ظواهر الخبرة الأخلاقية كما هي موجودة بالفعل تعالج في نطاق علم النفس أو علم الاجتماع، أمّا عبارات القيم الأخلاقية والجمالية التي تعبّر عما ينبغي أن يكون وليس عما هو كائن فهي عبارات لا تدخل في مجال البحث العلمي، إنّها على حد تعبير كارناب أشباه القضايا، لا هي تحليلية ولا هي تركيبية، إنّها عبارات إنشائية – لا تنقل إلينا خبرا– ذاتية تعبر عن أحاسيس شخصية وبالتّالي لا يمكن التّحقق منها بالتّجربة الموضوعية. وهذا ما عبّر عنه كارناب في قوله:

‹› إنّ الاعتماد على فلسفة القيمة أو المعيار أي التي تتخذ لنفسها موضوع البحث في القيمة الأخلاقية أو في المعيار الجمالي هو في الحقيقة لا يرجع إلى أي تجربة تمكّننا من اختبار القيمة أو المعيار، مما يجعل القيام بأي اجراء استنتاجي ابتداء من قضايا تجريبية غير ممكن إذ لا يمكن صياغته في أقوال لها معنى، لأن صفات « الحسن «(bon) و»الجمال»(beau) وغيرهما من الصفات المعيارية إمّا أن يكون لها معايير تجريبية (critères expérimentaux) وعندئذ تكون الأحكام التي ترد فيها أحكاما تركيبية يعرف صدقها أو كذبها بالرجوع إلى معاينة الوقائع، وإمّا ألاّ تكون لها هذه المعايير التّجريبية فلا يمكن عندئذ فهمها وبالتّالي لا يكون لها معنى. فتكون أشباه القضايا(pseudo-propositions) ليس إلاّ ‘‘[16].

إنّ تقسيم كارناب للقضايا إلى تحليلية وتركيبية ورفض كل ما يخرج عن نطاقهما، يقودنا إلى ما سبق وأن قال به دافيد هيوم في القرن الثامن عشر حين ميّز بين القضايا التّحليلية وهي القضايا التي تختص بعلاقات الأفكار(Relations d'idées) منها العلوم الرياضية كالهندسة والجبر حيث تقتصر امكان المعرفة عليها باعتبارها علوم برهانية، والقضايا التركيبية التي تختص بمسائل واقعية ملاحظة لأنّها تعتمد على التّجربة، ويسميها هيوم بعلاقات الوقائع (Relations des Faits). أمّا القضايا التي لا تنتمي إلى أي من هذين النوعين فهي مجرد وهم وسفسطة، هذه هي النتيجة التي استخلصها هيوم في بحثه في العقل البشري، إذ عبّر عنها كما يلي:

‘‘ دعنا نتساءل إذا ما فتحنا كتابا في اللاهوت أو الميتافيزيقا السكولائية مثلا، فهل يحتوي على استدلالات مجرّدة حول العدد والكم ؟ كلا. هل يحتوي على استدلالات تجريبية حول الوجود أو الواقع ؟ كلا. إذن فلنلق به في النار، لأنّه لا يحتوي سوى على أوهام(Illusions) وسفسطة(Sophismes)‘‘[17].

يُعد هذا النّص دليلا على أن أفكار الوضعية المنطقية في مسألة تقسيم القضايا إلى قسمين لم تكن هي المحاولة الأولى من نوعها، فلقد سبق إليها دافيد هيوم، وما يؤكد هذا الحكم هو ما جاء على لسان أتباع الوضعية المنطقية فمثلا نجد آير في مؤلفه حول: الوضعية المنطقية يقول: ‹› إن النّظريات التي نظن أنّها تميّز الوضعية المنطقية سبق هيوم إلى تأسيسها أو التطرق إليها ‹›(18). وصرح أيضا أي.جي. مور (A, J, Moure) قائلا:‘‘ فهم (الوضعيون المناطقة) كهيوم يقسمون القضايا المفيدة إلى فئتين: قضايا صورية وهي عبارة عن تحصيلات حاصلة، وقضايا واقعية تتطلب أن تكون قابلة للتحقيق التّجريبي‘‘[19].

الحاصل أن الوضعية المنطقية اعتبرت كل عبارة يمكن اختبار صدقها أو كذبها هي عبارة لها معنى، أمّا التي لا يمكن اختبارها فهي أقوال لا معنى لها. لكن نذكر في هذا المقام أنّنا وجدنا في بعض المراجع العربية من جعل عبارة» لا معنى لها» ولفظة «كاذبة» تحملان المعنى نفسه، ومن الأمثلة على ذلك ما كتبه الدّكتور ماهر عبد القادر محمد علي قائلا: « وأمّا العبارات أو القضايا التي ليس لها تحقيق، فهي بدون معنى، أو هي قضايا كاذبة « (20)، تطابق المصطلحين (كاذبة و لا معنى لها) في المعنى هو تطابق فاسد، لأنّه يحمل في طياته تناقضا ناتجا عن عدم فهم المغزى الحقيقي لكلمة «لا معنى لها»، وذلك إذا افترضنا أن القضية الكاذبة هي قضية لا معنى لها، فإنّه يجب علينا أن نقبل أن العبارة الكاذبة هي قضية غير قابلة للتحقيق، على اعتبار أنّ القضية التي لا معنى لها هي قضية غير قابلة للتحقيق، لكن القضية الكاذبة هي قضية قابلة للتحقيق إذ يمكن عرضها على محك التّجربة فيتجلى كذبها، وبالتّالي فهي قضية لها معنى وليست قضية لا معنى لها كما فهمها الدّكتور ماهر عبد القادر محمد علي، إضافة إلى هذا فمسألة اللاّتماثل بين المعنيين –كاذبة ولا معنى لها–، أكّد عليها كارناب في حديثه عن القضايا التي ليس لها معنى، حين قال: ‹›ليست حتى أوهاما أو أساطير، فلا نزاع بين المنطق وأقوال قصة خيالية، فهي (الأساطير، أو القصة الخيالية) تقتصر على مناقضة التّجربة، وعلى الرّغم من كذبها، فإنّها

تحتفظ على معناها››[21]. كما أكّد عليها أيضا فيتجنشتاين في قوله:›› إن معظم القضايا والأسئلة التي كتبت عن أمور فلسفية، ليست كاذبة، بل هي لا معنى لها . فلسنا نستطيع إذن أن نجيب عن أسئلة من هذا القبيل وكل ما يسعنا هو أن نقّرر عنها أنّها خالية من المعنى››[22]. إضافة إلى هذا وجدنا الأستاذ الدكتور لخضر مذبوح هو الآخر يطابق بين العبارتين « خاطئة» و «لا معنى لها » حيث يقول: ‹‹اعتقد منظرو حلقة فيينا، هكذا، أنهم يحوزون على معيار تمييز يسمح بالتّمييز بين جل القضايا الصحيحة والخاطئة بمعنى آخر التّمييز ما بين القضايا ذات المعنى والقضايا التي لا معنى لها››[23]. ولقد وضح أسامة عرابي(*) في كتابه الموسوم: كارل بوبر مدخل إلى العقلانية النقدية، مسألة التّمييز بين ما هو خاطئ وما هو خال من المعنى حيث يقول: ‹‹ويجب التّمييز هنا بين ما هو خاطئ وما هو خال من المعنى، لأن الوضعيين المنطقيين، في عجلتهم للتخلص من المفاهيم الميتافيزيقية، رفضوا حتى أن ينظروا في احتمال كونها خاطئة. إنّ ما يقصد به عادة عندما يقال عن عبارة أو نظرة ما إنها بلا معنى هو أن تلك العبارة أو الوصف أو النّظرية لا تتفق مع حقيقة ما يجري، أي أنّها خاطئة. واضح أن هذا الاستنتاج بعدم صحة النّظرية يفترض أنّنا أولا نفهم معناها، ومن ثم نقارن هذا المعنى بالواقع المشار إليه فلا نجده يتفق معه، فنقول عندها أنها نظرة بلا معنى، أي أنها خاطئة. لكن الوضعيين المنطقيين قالوا بموقف أكثر جذرية في إقصائهم للقول الميتافيزيقي عن المعنى: كل ما هو خارج عن القضايا النّظرية والتّجريبية للعلم الحديث هو قول مبهم في أساسه لا يستحق حتى التوقف للنظر في مغزاه ومعرفة إذا كان صادقا أم خاطئا››[24].

النّتيجة التي نخلص إليها هي أن كلمتا «كاذبة» أو «خاطئة» (Fausse) و«لا معنى لها»(Dénouée de sens) ليستا مترادفتين، فالفرق بينهما واضح من خلال نص كارناب وفيتجنشتاين، وهذا ما سوّغ لنا القول أن كلا من ماهر عبد القادر و لخضر مذبوح ابتعدا عن فهم القضايا التي لا معنى لها التي نادت بها الوضعية المنطقية.

الهوامش والمراجع:

(*)- حلقة فيينا عُرفت خلال تطورها بعدة أسماء منها: التّجريبية العلمية أو التّجريبية المنطقية (Empirismes logiques)، الوضعية الجديدة (Néo-positivismes) الوضعية المنطقية (positivismes logiques).

(**)- أطروحة وحدة العلم (Unité de la Science) تعني أن كل قضية علمية يمكن التّعبير عنها بلغة فيزيائية، وبالتّالي، إن اللّغة الفيزيائية يمكن أن تتخذ لغة عامة للعلم.

(1)- هانز ريشنباخ: نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة: فؤاد زكريا، القاهرة، 1967، ص 115.

(2)- Otto, Neurath : Le développement du cercle de Vienne et l’avenir de l’empirisme logique Traduction du Général Vouillemin, ,Hermann éditeurs. Paris, Actualités scientifiques et industrielles .n° 290.1935,p : 5.

(3)- برتراند راسل: حكمة الغرب، الجزء الثّاني، (الفلسفة الحديثة والمعاصرة)، ترجمة: فراد زكريا، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983العدد72، ص:224.

(4)- Carnap Rudolf : La science et la métaphysique devant l’analyse logique du langageTraduction du Général Vouillemin, Hermann éditeurs, Actualités scientifiques et industrielles, Paris, n°172.1934 p :36.

(5)-Ibid, p : 3.

(6)- Ayer, Alfred Jules : Langage, Vérité et logique, trad : Joseph Ohana, Flammarion, Paris,1956, p :7.

(7)- Carnap Rudolf : La science et la métaphysique devant l’analyse logique du langage, op- cit, p :37.

(8)- Ayer, Alfred Jules :Langage, Vérité et logique, op- cit, p : 52.

(9)-Carnap Rudolf : La science et la métaphysique devant l’analyse logique du langage,op-cit , p : 39 .

(10)- جون ديوي: المنطق نظرية البحث، ترجمة: الدّكتور زكي نجيب محمود، مكتبة الدراسات الفلسفية، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1960، ص: 571.

(11)- المرجع نفسه، ص: 786.

(12)- Ayer, Alfred Jules : Langage, Vérité et logique, op -cit, p : 42 .

(13)- **هيغل: موسوعة العلوم الفلسفية، ترجمة: وتقديم، إمام عبد الفتاح إمام، دار الثّقافة للنشر والتوزيع، القاهرة** 1985، ص: 97.

(14) - Carnap, Rudolf : Les Fondements Philosophiques de la Physique, traduction de Jean, Mathieu Luccioni et Antonia Soulez, Armand Colin éditeurs, Paris,1973, p : 29 .

(15)- ألبرت آينشتين: **أفكار وآراء**،(مقالات مجمعة)، ترجمة رمسيس شحاتة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986 ص 88.

(16)- Carnap Rudolf : La science et la métaphysique devant l’analyse logique du langage,op-cit p :38.

(17)- David, Hume : Enquête sur l’entendement humain, tad : André Le Roy, Aubier, Paris, 1947 , p : 222.

(18)- J,A,Ayer :Logical Positivism, Illinois, the free press, Glencoe. 1959, p: 4.

(19)- أي جي مور: كيف يرى الوضعيون الفلسفة، ترجمة: وتقديم نجيب الحصادي، ط 1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، دار الآفاق الجديدة دار البيضاء، 1994 ، ص: 30.

(20)- كارل بوبر: منطق الكشف العلمي، ترجمة: ماهر عبد القادر محمد علي، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1986، ص:20.

(21)-Carnap Rudolf : La science et la métaphysique devant l’analyse logique du langage, op – cit, p :29.

(22)- L, Wittgenstein: Tractatus-Logico-Philosophicus, trad. P, Klossowski, Gallimard, Paris, 1981. (4. 003).

(23)- لخضر مذبوح: فكرة التفتح في فلسفة كارل بوبر، ط1،منشورات الاختلاف، الجزائر،2009، ص: 151.

(*) أسامة عرابي أستاذ مساعد في دائرة الفلسفة في الجامعة الأمريكية، بيروت.

(24)- أسامة عرابي: كارل بوبر مدخل إلى العقلانية النقدية،المؤتمر الدائم اللبناني، بيروت، 1994،ص: 90.